الفصل الثامن عشر

سكان الجمهورية الصومالية

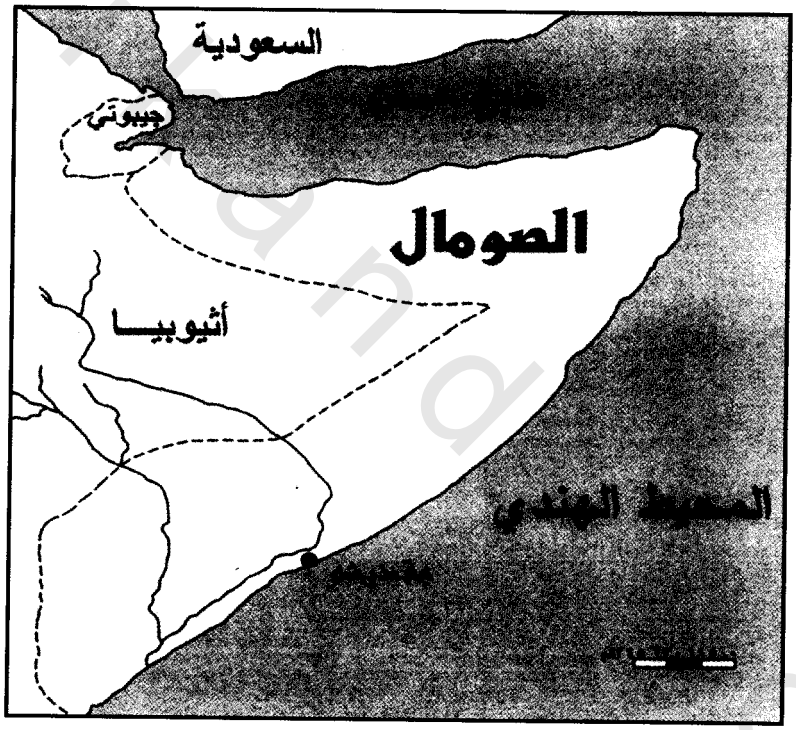

إعداد

أ. د. محمد عبدالعزيز

قسم الجغرافيا - كلية الآداب للبنات

الرياض - المملكة العربية السعودية

obeikandl.com

obeikandl.com

سكان الصومال

تمهيد:

في البداية يجدر التنويه إلي أن تحديد عدد سكان الصومال بدقة يعد أمراً غاية في الصعوبة؛ وذلك بسبب ندرة البيانات والإحصاءات السكانية علي المستويين المحلي والدولي، ولا غرابة في هذا في بلد فقير عانى من الاستعمار والتشرذم والتفكك مثل الصومال، بالإضافة إلي بيئته الصحراوية ورداءة طرقة، والطبيعة الارتحالية لسكانه الذين يعمل معظمهم بحرفة الرعي، فضلاً عن ارتحالهم قهراً بسبب ظروف الجفاف والحرب التي تسود منطقة القرن الإفريقي عموماً منذ زمن بعيد.

وتكاد تقتصر البيانات الخاصة بسكان الصومال- في حالة وجودها- على مجرد التنبؤات والتقديرات التي تصدرها الجهات الدولية المختلفة، والتي لا تخلو من تفاوتات وتناقضات، الأمر الذي يستوجب التعامل معها بحذر، خاصة وأن التنبؤات قد تؤدي إلى تفاوت كبير في عدد السكان، وعلى وجه الخصوص في بلد مثل الصومال، حيث تعتمد هذه التنبؤات على عوامل كثيرة ومتداخلة، ففضلاً عن العوامل الأساسية للنمو، نجد هناك عوامل أخرى لا يمكن قياسها بدقة، وهي تلك المتعلقة بالحروب والجفاف والأزمات المختلفة[1] وهي ظاهرة غالبة على منطقة القرن الإفريقي.

وتشير التقديرات المختلفة - على ضآلتها - إلى أن عدد سكان الصومال قدر عام ١٩٠٠ بحوالي ٤٠٠,٠٠٠ نسمة، وبحوالي ١,٣٠٠,٠٠٠ نسمة في عام ١٩٣٠، بينما تراوح تقديرهم عام ١٩٥٣ فيما بين ١,٧٦٣,٠٠٠ و١,٨٦٣,٥٨٤ نسمة، وقد أفاد خبراء الإحصاء أن التقديرات الأخيرة قريبة

إلى الدقة، حيث لا تزيد نسبة الخطأ فيها علي ١٠ ٪. وفي عام ١٩٦٣ تم تقدير عدد سكان الصومال وفق إسقاطات اعتمدت علي تقديرات عام ١٩٥٣، وقد بلغ عدد السكان على هذا الأساس حوالي ٢,٢٣٠,٢٢٠ نسمة[٢].

ونظراً للحاجة الملحة إلى إجراء تعداد شامل لسكان الصومال؛ لذا فقد تم إجراء هذا التعداد عام ١٩٧٥ (٧-٢٠ فبراير)، وقد بلغ عدد سكان الصومال وفق هذا التعداد، الذي لم تعلن نتائجه التفصيلية ٣,٤٩٢,٠٠٠ نسمة. وفي فبراير ١٩٨٦ أجرت الأمم المتحدة تعداداً مؤقتاً - لم تنشر نتائجه أيضاً - وقد قدر عدد سكان الصومال على أساسه بحوالي ٧,١١٤,٤٣١ نسمة[٣]، ومن الملاحظ أن هناك تفاوتاً واضحاً فى البيانات الخاصة بسكان الصومال، ويختلف هذا التفاوت من مصدر إلى آخر ومن سنة إلى أخرى.

وسوف تتناول هذه الدراسة سكان الصومال من حيث نموهم والعوامل المؤثرة فى هذا النمو من مواليد ووفيات وهجرة، وكذلك توزعهم على الرقعة الجغرافية للصومال والعوامل الجغرافية المؤثرة في هذا التوزيع، ثم أخيراً الخصائص التركيبية لسكان المجتمع الصومالي.

أولاً: النمو السكاني

يتأثر نمو السكان في المجتمعات المختلفة بالعديد من العوامل الديموغرافية، ويتزايد السكان إما بطريقة طبيعية تتمثل في الفرق بين المواليد والوفيات، وإما بطريقة غير طبيعية وتتمثل في الهجرة.

١- اتجاهات النمو السكاني:

يمكن تتبع النمو السكاني في الصومال خلال النصف الثاني من القرن العشرين وفق التقديرات المتاحة، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (١)

تطور عدد سكان الصومال خلال الفترة (١٩٥٠-٢٠٠٠م)

العام	عدد السكان	معدل النمو السنوي ٪	العام	عدد السكان	معدل النمو السنوي ٪
١٩٥٠	١,٨٢٦,٠٠٠	٪١,٩٦	١٩٨٠	٦,٧١٠,٠٠٠	٪٣,٩
١٩٥٥	٢,٠٠٥,٠٠٠	٪٢,٢	١٩٨٥	٦,٤٠٠,٠٠٠	٪٣,٩
١٩٦٠	٢,٢٢٦,٠٠٠	٪٢,٤٦	١٩٩٠	٧,٨٠٥,٠٠٠	٪٢,٨٤
١٩٦٥	٢,٥٠٠,٠٠٠	٪٢,٣١	١٩٩٥	٨,٩٩٤,٠٠٠	٪٣,٠٢
١٩٧٠	٢,٧٨٩,٠٠٠	٪٢,٧٤	٢٠٠٠	١٠,٤٥٩,٠٠٠	٪٣,٠٢
١٩٧٥	٣,٤٩٢,٠٢٤	٪٣,٠٤			

Sources : الجدول من تصميم الباحث، اعتماد علي المصادر الآتية

١ - بيانات الأعوام ١٩٥٠-١٩٧٥: المعتصم، محمد، (١٩٩٩)، " جمهورية الصومال" ، الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامى، المجلد العاشر، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ص.ص ٤٣٣-٤٣٥.

٢- بيانات عام ١٩٨٠: (The World Bank, (1998-1999), "African Developmnet Indicators" Washington D.C.P. 4

* The Europa World Year Book (1990), Vol. 2, 31st .ed., P. 2280

٣ - بيانات الأعوام (١٩٩٠-٢٠٠٠): * Bos, E. & Others (1994-95), "World Population Projections", The Johns Hopkins Univ. Press, Batimore & London, P. 441.

وبتحليل الجدول السابق والشكل رقم (١-أ) يمكن التوصل إلي ما يلي:

- قدر عدد سكان الصومال بحوالي ١,٨٢٦,٠٠٠ نسمة عام ١٩٥٠، وقد تضاعف هذا العدد في حوالي ربع قرن، حيث بلغ عدد السكان في تعداد ١٩٧٥ حوالي ٣,٤٩٢,٠٠٠ نسمة ، وبمتوسط نمو يبلغ ٢,٤٥٪ سنوياً.
- تشير التقديرات إلى أن سكان الصومال قد تزايدوا ثلاث مرات خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ٢٠٠٠، حيث انتقل عددهم من ٣,٤٩٢,٠٠٠ نسمة عام ١٩٧٥ إلى ١٠,٤٥٩,٠٠٠ نسمة عام ٢٠٠٠، وكان معدل نموهم خلال تلك الفترة حوالي ٣,٣ ٪، وعلى هذا يكون سكان الصومال قد تزايدوا عدداً ونمواً بمعدلات أسرع، مقارنة بالفترة السابقة فيما بين (١٩٥٠-١٩٧٥).
- يتضح من الجدول والشكل المذكوران أن هناك زيادة كبيرة تمثل طفرة سكانية خلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٨٠، حيث تشير الإحصاءات إلى تضاعف عدد السكان خلال هذه المدة القصيرة وهو أمر غير منطقي، وربما تعزى هذه الزيادة غير المبررة إلى عدم الدقة في تسجيل البيانات في تعداد ١٩٧٥ والفترة السابقة له، وزيادة الاهتمام بإجراءات التسجيل بعد هذا التعداد، حيث تطلب الأمر ضرورة الاهتمام بدقة التسجيل لإمكانية مواجهة ظروف الجفاف التي ضربت موجاته المنطقة عدة مرات.

أما عن مستقبل النمو السكاني في الصومال، فتشير التقديرات إلى أنه من المتوقع أن يتزايد عدد السكان خلال الفترة (٢٠٠٠-٢١٥٠) كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

المعدلات المتوقعة لنمو سكان الصومال في الفترة من ٢٠٠٠-٢١٥٠م

العام	عدد السكان	معدل النمو السنوي ٪
٢٠٠٠	١٠,٤٥٩,٠٠٠	٢,٧٢٪
٢٠٢٥	٢٠,٦٣٦,٠٠٠	١,٥٨٪
٢٠٥٠	٣٠,٦١٤,٠٠٠	٠,٨٩٪
٢٠٧٥	٣٨,٢٣٢,٠٠٠	٠,٤٢٪
٢١٠٠	٤٢,٤١٦,٠٠٠	٠,٢١٪
٢١٢٥	٤٤,٧١٥,٠٠٠	٠,١١٪
٢١٥٠	٤٦,٠١٦,٠٠٠	

Source : Bos, op. cit, P. 441.

obeikandl.com

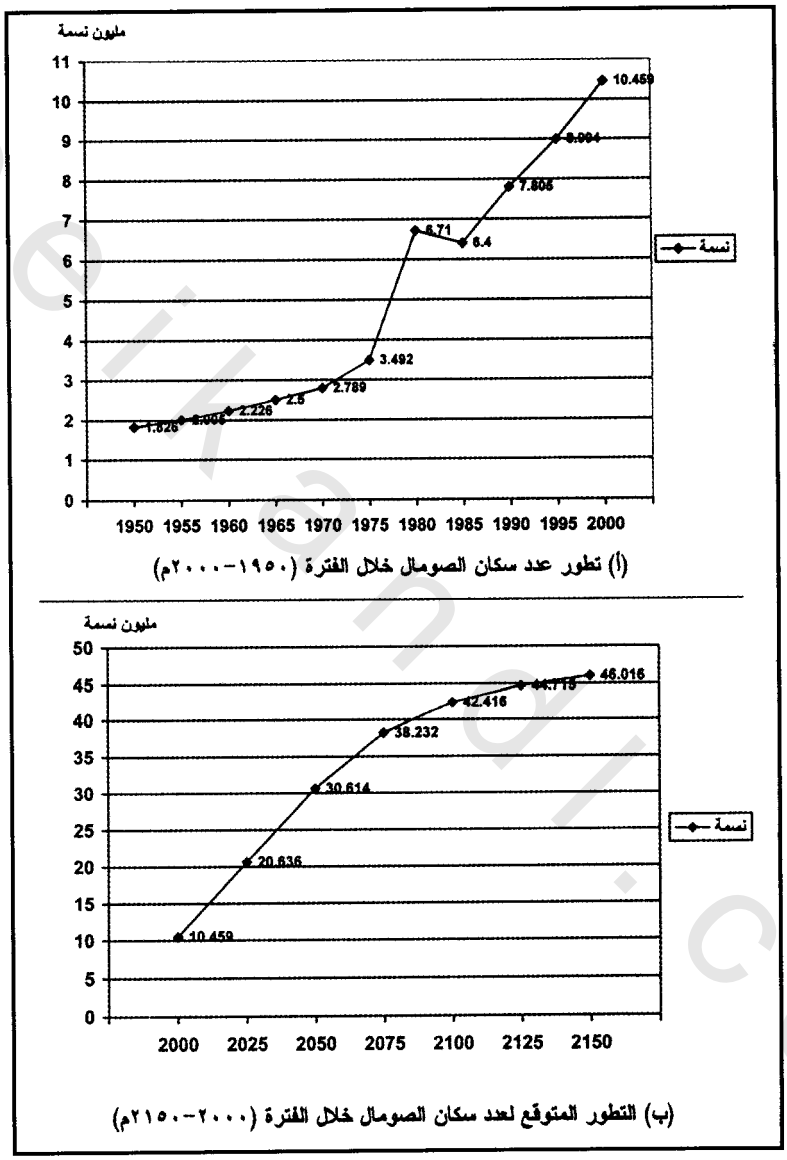

شكل (١)
التطور العددي لسكان الصومال

وبتحليل الجدول السابق والشكل رقم (١-ب) يتضح ما يلي:

- من المتوقع أن يتزايد سكان الصومال خلال قرن ونصف حوالي خمسة أمثال حجمهم الحالي. ففي خلال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين (٢٠٠٠-٢٠٥٠) يتوقع أن يتزايد عددهم حوالي ٣٠ مليون نسمة عن العدد الحالي، بمعدل عشرة ملايين نسمة سنوياً وبمعدل نمو ٢,١٥٪ .
- تبدأ معدلات النمو السكاني في الانخفاض تدريجياً ابتداء من عام ٢٠٥٠، بحيث تصبح ٠,٨٩ ، ٠,٤٢، ٠,٢١، ٠,١١ ٪ خلال الفترات ٢٠٥٠، ٢٠٧٥، ٢١٠٠، ٢١٢٥، ٢١٥٠ على التوالي. وربما بنيت هذه التنبؤات على افتراض حدوث تحسن في أحوال السكان وظروف الصومال بشكل عام مستقبلاً، مما يساعد على دخولها مرحلة التزايد السكاني المتأخر Late expanding stage، أو ربما مرحلة الثبات والاستقرار.

٢- عوامل النمو السكاني وخصائصها:

نتناول في هذا الجزء من الدارسة العاملين الأساسيين المؤثرين في النمو السكاني في الصومال، وهما، الزيادة الطبيعية والهجرة.

الزيادة الطبيعية:

تكاد تخلو المصادر السكانية المختلفة من الإحصاءات الحيوية الخاصة بالمواليد والوفيات في الصومال، وبوجه خاص على مستوى الأقاليم الإدارية، الأمر الذي يتعذر معه إجراء دراسة متكاملة عن حالة الزيادة الطبيعية للسكان.

وفيما يلي دراسة لمعدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية في الصومال خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٠م) ويوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (٣)

معدلات المواليد والوفيات لكل ١٠٠٠ من السكان (١٩٧٠-٢٠٠٠م)

العام / المعدل٪	١٩٧٥-٧٠	١٩٨٠-٧٥	١٩٨٥-٨٠	١٩٩٠-٨٥	١٩٩٥-٩٠	٢٠٠٠-٩٥
المواليد	٤٥,٧	٤٨,٥	٥٠,٤	٥٠,٤	٤٧,٩	٤٧,٥
الوفيات	٢٣,٠	٢٢,٨	٢١,١	٢٠,١	١٧,٢	١٦,٢
الزيادة الطبيعية	٢٢,٧	٢٥,٧	٢٨,٦	٣٠,٣	٣٠,٧	٣١,٣

Source:
1- 1970-1980 : The Europa World Year Book (1990), op. cit, P 2280
2- 1980-1990 : The Europa World Year Book (1999),op. cit, P. 3191
3- 1990-2000: Bos, op. cit, P. 441

أ- المواليد:

يعتبر المواليد الأحياء من أهم العوامل الديموغرافية المؤثرة في نمو السكان، وقد تراوحت معدلات المواليد في الصومال خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠ ما بين ٤٥-٥٠ في الألف، وهي معدلات مرتفعة إذا ما قورنت بالمعدل العالمي الذي يبلغ ٢٣ في الألف، وكذلك بمعدل المواليد في القارة الإفريقية والذي يتراوح بين ٤٢-٤٤ في الألف(٤).

يمكن الاستدلال من بعض الإحصاءات المنشورة لمعدلات المواليد خلال عام ١٩٦٨ في بعض المراكز الحضرية، على أن المعدل السنوي للمواليد مرتفع بشكل ملحوظ، إذ يتراوح بين ٣٧-٦٩ في الألف في المناطق الريفية و٢٨-٧٧ في الألف في المناطق الحضرية، ويلاحظ ارتفاع هذه المعدلات في المدن عنها في الريف، فعلى سبيل المثال يبلغ معدل المواليد في مقديشو العاصمة ٧٧ في الألف وكسمايو ٧١ في الألف ومركا ٦٣ في الألف وبيداوا ٧٠ في الألف، وهي معدلات تفوق المعدل العام للمواليد في الصومال ككل، كما أنها تفوق الحد

الأقصى لمعدلات المواليد في العالم إذا بلغت درجة الخصوبة أقصاها (٥٠-٦٠ في الألف٪)[٥].

ويرتبط ارتفاع معدلات المواليد في الصومال بعوامل كثيرة، منها النظام القبلي الذي يفاخر بكثرة عدد أبناء القبيلة، وسيادة حرفتي الزراعة والرعي، والزواج المبكر والرغبة في كثرة الإنجاب، وكذلك تعدد الزوجات. وقد ساعد ارتفاع معدل الخصوبة لدى المرأة الصومالية بدور كبير في زيادة عدد المواليد، فالمرأة الصومالية تعد من أعلى النساء خصوبة في العالم، حيث يبلغ معدل الخصوبة في الصومال ٦,٨ مواليد لكل امرأة خلال فترة الإخصاب، أي أعلى من معدل القارة الإفريقية والذي يصل إلى ٥,٤ ، وكذلك المعدل العالمي الذي يبلغ ٢,٩ مولود لكل امرأة[٦].

ب- الوفيات:

يوضح الجدول رقم (٣) معدلات الوفيات في الصومال، وهي معدلات مرتفعة بدرجة ملحوظة، إذ تتراوح خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٠) بين ١٦-٢٣ في الألف، بمتوسط ٢٠ في الألف، أي حوالي ضعف معدل الوفيات العالمي (٩ في الألف)، كما ترتفع عن المعدل الإفريقي الذي يبلغ ١٤ في الألف وإن كان هناك اتجاه واضح نحو الانخفاض، حيث يقدر معدل الوفيات بحوالي ١٧,٢ و١٦,٢ في الألف في الفترة ما بين (٩٠-١٩٩٥ و ١٩٩٥-٢٠٠٠).

أما بالنسبة لوفيات الأطفال فقد بلغ معدلها ١٢٦ في الألف عام ١٩٩٨، أي أنها تفوق بكثير المعدل العالمي لوفيات الأطفال والذي يبلغ ٥٧ في الألف، وكذلك المعدل الإفريقي الذي يبلغ ٨٨ في الألف. كذلك يرتفع معدل وفيات الأطفال تحت سن خمس سنوات بدرجة كبيرة حيث يصل إلى ٢٠٠ في الألف، في حين لا يزيد المعدل العالمي عن ٨٠ في الألف، بينما يبلغ المعدل الإفريقي

١٣٠ في الألف، والجدير بالذكر أن هذا المعدل لا يزيد عن ١٠ في الألف في الدول المتقدمة[٧]. أما بالنسبة لوفيات الأمهات فيصل إلى ١٦٠٠ أم لكل ١٠٠,٠٠٠ من الأمهات.

ويعزى ارتفاع معدلات الوفيات العامة ووفيات الأطفال والأمهات في الصومال إلى العديد من العوامل التي تعكس الظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية السيئة التي تسود في المجتمع الصومالي عموماً، قبل وبعد الاستقلال ومؤخراً بعد انهيار نظام الدولة الصومالية عام ١٩٩١ بسبب الحرب الأهلية بين القبائل المتناحرة، مما أدى إلى تردي الأوضاع في البلاد في كافة المجالات.

فعلي المستوى الصحي تنتشر العديد من الأمراض مثل: السل والجذام والملاريا والتيتانوس، مما أدى إلى تفاقم المشكلات الصحية وزيادة معدلات الوفيات[٨] كما أن السلطات تعجز عن توفير الخدمات الصحية، حيث لم يحظ قطاع الصحة سوى بحوالي ١,٥٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي عام ١٩٩٠ (المتوسط العالمي ٨,٦ ٪)، وبعد انهيار الدولة عام ١٩٩١، توقفت ٥٠ مستشفى عن العمل من بين حوالي ٧٠ مستشفى، وذلك بسبب الحرب الأهلية.

من ناحية أخرى يلاحظ أن الشخص الصومالي لم يكن يحصل عام ١٩٩٠ سوى على ٨٠ ٪ فقط من احتياجاته الأساسية اليومية من السعرات الحرارية، أي أقل من الحد الأدنى الذي حددته منظمة الفاو العالمية.ولا شك أن هذه النسبة قد انخفضت بعد تردي الأوضاع في الدولة منذ عام ١٩٩١[٩].

يلاحظ أيضاً انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي بشكل ملحوظ، حيث بلغ عام ١٩٩٠ حوالي ١٥٠ دولاراً أمريكياً سنوياً، وفى الوقت الذي كان ينخفض فيه الناتج القومي بمعدل ٢,٣ ٪ سنوياً، كان عدد السكان يتزايد

بمعدل ٢,١٪، وأصبح ٦٠٪ من سكان الصومال منذ عام ١٩٨٠ يعيشون تحت خط الفقر [١٠].

من ناحية أخري تساهم الأمية فى رفع معدلات الوفيات، حيث ترتفع نسبة الأمية في الصومال بدرجة كبيرة، فقد بلغت معدلاتها عام ١٩٩٠، ٧٥,٢ ٪ (٦٣,٩ ٪ ذكور و ٨٦٪ إناث)، كما أن التعليم غير إلزامى، ولا ينفق عليه سوى ١٪ من إجمالي الناتج القومي، وقد انهار التعليم تماماً بانهيار الدولة عام ١٩٩١ [١١].

ولاشك أن العوامل السابقة قد أثرت بطرق مباشرة وغير مباشرة في زيادة معدلات الوفيات في الصومال، الأمر الذي انعكس أثره على متوسط عمر الفرد، حيث يبلغ أمد الحياة في الصومال ٤٦ عاماً (٤٥ ذكور و ٤٨ إناث)، أي أقل من متوسط أمد الحياة في إفريقيا والذي يصل إلى ٥٢ عاماً، بينما يصل هذا المعدل على المستوي العالمي إلى ٦٦ عاما[١٢].

وعن مستقبل معدلات الوفيات في الصومال، تشير التقديرات إلى أنها سوف تميل إلى الانخفاض بدرجة ملحوظة مع بدايات القرن الحادي والعشرين، حيث من المتوقع أن تنخفض هذه المعدلات إلى ١٢ في الألف في الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٥) و٨ في الألف في الفترة (٢٠٥٠ -٢٠٢٥) و٧,٧ في الألف في الفترة (٢٠٥٠-٢٠٧٥)[١٣]، ولا شك أن هذا الانخفاض في معدلات الوفيات سوف يرتبط بطبيعة الحال بمدى التحسن في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الصومال.

ب- الهجرة:

يجدر الذكر أن هناك قصوراً واضحاً في الإحصاءات الخاصة بالهجرة في الصومال، سواء كانت داخلية أو خارجية، اختيارية، أو طوعية؛ ولهذا فإن

من الصعوبة بمكان رصد حركة أنماط الهجرة وتياراتها في بلد مثل الصومال، غير مستقر سياسياً واجتماعياً واقتصادياً؛ ولذلك سوف يتم الاعتماد علي التقديرات المختلفة والمتفرقة التي تصدرها الهيئات الدولية، وكذلك الدراسات القليلة التي تناولت هذا الموضوع.

ويمكن التمييز بين نمطين من أنماط الهجرة في الصومال، اختيارية وإجبارية، ويتضمن كل نمط منها نمطين آخرين، يتمثلان في الهجرة الداخلية والهجرة الدولية.

وتتداخل العوامل المختلفة التي تدفع سكان الصومال إلى الهجرة، أبرزها عاملان، أحدهما مرتبط بالظروف المناخية وهو المتمثل في الهجرة بسبب موجات الجفاف التي تضرب منطقة القرن الإفريقي بحدة وبشكل متكرر،مما يؤدي إلى هجرة جماعية واسعة داخل الحدود الصومالية وعبرها إلى الدول المجاورة. أما العامل الثاني فهو بشري، يرتبط بالحروب المتكررة التي تتفجر في المنطقة بسبب الاختلاف حول ترسيم الحدود السياسية وحقوق الرعي.

الهجرة الاختيارية:

ترتبط الهجرة الاختيارية بالحرفة الرئيسة التي يمارسها أغلب سكان الصومال، وهي حرفة الرعي، وترتبط تحركات الرعاة بمواسم الرعي الفصلي ووفرة المياه ومناطق هطول الأمطار، ويسلك الرعاة في تحركاتهم تيارات مختلفة بعضها داخل الحدود الإدارية للصومال، وأخرى يعبرون خلالها الحدود إلى الدول المجاورة.

وهناك ميل طبيعي إلى الانتقال من المناطق الحارة الجافة في الشمال إلى المناطق الرطبة في جنوب الصومال، أو عبر الحدود إلى إثيوبيا وكينيا، وذلك

تبعاً لفصول الرطوبة والجفاف. وفي فصل الربيع وموسم المطر ينتقل الرعاة من الجنوب إلى المراعي الشمالية والداخلية، كذلك تهاجر القبائل الساحلية في الشمال في فصل الصيف الحار الجاف إلى المناطق المرتفعة، وخاصة نحو هضبة "هود" شرقي إثيوبيا حيث تسقط الأمطار(١٤).

ولا تسهم الهجرة الدولية سوى بقدر محدود للغاية في نمو السكان، ويقدر عدد اليمنيين والحضارمة الذين وفدوا إلى المنطقة منذ عدة قرون بحوالي ٣٠ ألف نسمة، بينما قدر عدد الإيطاليين والبريطانيين الذين وفدوا إلى المنطقة خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين بحوالي ٤٠٠٠ نسمة، غادر معظمهم الصومال بعد الاستقلال.

فضلاً عن جالية هندية يبلغ قوامها ١٢,٠٠٠ نسمة، وعدد قليل من الباكستانيين والجنسيات الأخرى. وفي عام ١٩٧١ بلغ عدد المهاجرين من الصومال بقسميه الشمالي والجنوبي ١٥,٥٨٦ نسمة، بينما بلغ حجم الهجرة الوافدة ١٥,١١٢ نسمة، أي أن صافي الهجرة لا يتعدى ٤٧٤ نسمة، وهو عدد ضئيل بالنسبة لإجمالي السكان، وليس له سوى أثر ضئيل ومحدود في النمو السكاني(١٥).

الهجرات الإجبارية:

وتتمثل عوامل الطرد في هذا النمط من الهجرة الصومالية في عاملى الجفاف والحروب التي تشهدها المنطقة بشكل متكرر.

والجدير بالذكر أن منطقة القرن الإفريقي عموماً تتعرض لموجات متكررة من الجفاف الذي يضرب المنطقة بحدة وقسوة منذ السبعينيات من القرن العشرين، وذلك بسبب التغيرات المناخية وتراجع الرياح الموسمية وسيادة

الظروف المناخية شبة الجافة. وتؤدي موجات الجفاف إلى زيادة واسعة في التحركات السكانية داخل وخارج الحدود الصومالية، فقد قدر عدد المهاجرين بسبب موجات الجفاف في بداية السبعينيات بحوالي ٢٧٠ ألف نسمة[١٦].

من ناحية أخرى، أدى تفجر الحروب فى منطقة القرن الإفريقى بشكل متكرر بين الصومال وجيرانها، وبين القبائل الصومالية نفسها إلى هجرات جماعية واسعة للسكان[١٧] وقدر قدر عدد اللاجئين الصوماليين بسبب حرب الأوجادين (٧٧-١٩٧٨) بين الصومال وإثيوبيا بما يقرب من نصف مليون نازح، وبلغ عددهم أوائل عام ١٩٨١ أكثر من مليون نسمة.

وقد أدت الحرب الأهلية بين القبائل الصومالية المتنازعة فى بدايات عام ١٩٨٨ والتى أسفرت عن سقوط الحكومة المركزية وانهيار الدولة فى عام ١٩٩١، فضلاً عن ظروف الجفاف التى ضربت المنطقة فى وقت لاحق، أدت إلى نزوح حوالي مليون صومالي إلى الدول المجاورة، حيث نزح حوالى ٦٠٠,٠٠٠ صومالي إلى إثيوبيا، ونحو ١٢٦,٠٠٠ إلى كينيا و٢٠,٠٠٠ إلى جيبوتى و ٥٠٠٠ إلى اليمن، وفي عام ١٩٩٤ أسفر الاقتتال بين القبائل إلى نزوح ٩٠,٠٠٠ لاجئ من شمال الصومال إلى إثيوبيا بعد إعلان جمهورية أرض الصومال الانفصالية " صوماليلاند" فى شمال غربي الصومال وعاصمتها هرجيسة[١٨].

وقد قدرت اللجنة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة عدد اللاجئين الصوماليين عام ١٩٩٦ بما يزيد على نصف مليون لاجئ موزعون كما يلي :

جدول رقم (٤)

عدد اللاجئين الصوماليين حسب دولة اللجوء عام ١٩٩٦

دولة اللجوء	العدد
إثيوبيا	٢٨٨,٠٠٠
كينيا	١٧١,٠٠٠
أوغندا	٤٤,٠٠٠
جيبوتي	٢٣,٠٠٠
مصر	٣,٥٠٠
إريتريا	٢,٠٠٠
المجموع	٥٣١,٥٠٠

المصدر : مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين ، (١٩٩٧)، " حالة اللاجئين فى العالم ٩٧-١٩٩٨"، ط١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ص ٧٥.

وفى عام ١٩٩٧ بلغ عدد اللاجئين الصوماليين حوالى ٥٢٤,٤٠٠ لاجئ وكان ترتيب الصومال الخامسة من بين العشر مجموعات الرئيسة للاجئين فى العالم، والتي تضم ٦,٧٦٣,٤٠٠ لاجئ ، أي أن اللاجئين الصوماليين يمثلون حوالى ٨٪ من مجموع اللاجئين فى هذه المجموعات العشر، عاد منهم ٥١,٨٠٠ لاجئ قادمون من إثيوبيا وليبيا[١٩].

ثانيـاً: توزيـع الـسكان

يجـدر الذكـر أن الإحـصـاءات والتـقـديرات المنشـورة حـديثـاً عن سكان الصومال لا تتضمن أية بيانات على مستوى المناطق الإدارية، وفي محاولة من الباحث للتوصل إلى تقدير حديث لسكان مديريات الصومال، تم الاعتماد على النسب المئوية الخاصة بعدد سكان كل مديرية من إجمالى السكان حسب تعداد عـام ١٩٧٥، وذلك للتـوصل إلى مـا يقـابل هذه النسب من أرقـام مطلقـة لعـدد سكان كل مـديرية من إجمـالي عـدد السكان اسـتناداً إلى تقـديرات عـام ٢٠٠٠، وذلك على افـتـراض ثبات مـعـدلات النمو، وكذلك بصرف النظر عن تحـركات السكان وهجـراتهم، والتي يمكن اعتبـارها هجـرة مؤقتة، هذا مع التـأكيد على أهمية دور هذه التحركات فى إعادة توزيع السكان وتحديد كثافتهم.

ويخضع توزيع السكان فى الصومـال للعديد من الضوابط الجغرافية، من موقع ومناخ وبنية وتضاريس ومياه، فضلاً عن الضوابط البشرية من تحضر ونقل ومـواصلات وخدمات، وتختلف كثافة السكان من منطقة إلى أخرى تبعا لاختـلاف هـذه الضـوابط. وتقدر الكثافة الحسـابية لسكان الصومـال حسب تقديرات عام ٢٠٠٠ بحوالي ١٦,٤ نسمة/كم٢، ومع أن هذه الكثافة منخفضة عـمـومـاً، إلا أنهـا في تـزايد مـسـتـمـر، فـقـد بلغت عـام ١٩٥٨ حـوالي ٣,٥ نسمة/كم٢، وفي عام ١٩٦٣ ٤,٤ وفي عام ١٩٧٥ بلغت ٥,٥ نسمة/كم٢ [٢٠].

وتؤثر طبيعة السطح واستخدام الأرض بشكل واضح على توزيع السكان ، حيث تشغل المناطق المرتفعة والأراضي الصحراوية حوالي ٤٥٪ من المساحة الكليـة ، بينمـا تشغل المراعي حـوالـي ٤٣٪، وتتـفـاوت التـقـديرات الخـاصـة بالأراضى الصـالحة للزراعـة بين ١٠-١٧٪ من إجـمـالى المسـاحـة، ولا يزرع بالفعل سوى ١,٦٪ من مساحة الصومال، ويعتمد ١٠٪ فقط من هذه المساحة على الري[٢١].

١- توزيع السكان وكثافتهم حسب المناطق الإدارية:

يبلغ عدد المناطق الإدارية فى الصومال خمسة عشر مديرية، تضمها ستة أقاليم جغرافية واضحة (شكل رقم ٢-أ). وبشكل عام يمكن التمييز بين إقليمين سكانيين فى الصومال، أحدهما فى الشمال والآخر فى الجنوب، ويتضح ذلك من الجدول التالي والشكل رقم (٢-ب) والتحليل اللاحق لهما:

جدول رقم (٥)

توزيع سكان الصومال وكثافتهم حسب المناطق الإدارية وفق تقديرات عام ٢٠٠٠م

الإقليم	المديرية	المساحة كم٢	تقدير السكان عام ٢٠٠٠	٪ من إجمالي السكان	الكثافة الحسابية نسمة/كم٢
الشمالي الغربي	جالبيد الغربية	٤٥,٠٠٠	١,٣١٧,٨٣٤	١٢,٦٠	٢٩,٣
	توجدير	٤١,٠٠٠	٧٧١,٧٨٤	٧,٣٨	١٨,٨
المجموع		٨٦,٠٠٠	٢,٠٨٩,٦١٨	١٩,٨٩	٢٤,٣
الشمالي الشرقي	سناج	٥٤,٠٠٠	٤٣٥,٠٩٤	٤,١٦	٨
	بارى	٧٠,٠٠٠	٤٦٢,٢٨٨	٤,٤٢	٦,٦
	نوجال	٥٠,٠٠٠	٢٥٤,١٥٤	٢,٤٣	٥
المجموع		١٧٤,٠٠٠	١,١٥١,٥٣٦	١١,٠١	٦,٦
الأوسط	مدق	٧٠,٠٠٠	٦٤٤,٢٧٤	٦,١٦	٩,٢
	جلجادور	٤٣,٠٠٠	٥٤٣,٨٦٨	٥,٢	١٢,٦
المجموع		١١٣,٠٠٠	١,١٨٨,١٤٢	١١,٣٥	١٠,٥
حوض نهر شبيلي	هيران	٣٤,٠٠٠	٤٤٠,٣٢٣	٤,٢١	١٣
	شبيلي الأوسط	٢٢,٠٠٠	٧٠٨,٠٧٤	٦,٧٧	٣٢
	شبيلي الأدنى	٢٥,٠٠٠	١,١٩٢,٣٢٦	١١,٤٠	٤٧,٧
	بنادر	١,٠٠٠	١,١١١,٧٩١	١٠,٦٣	١١١١
المجموع		٨٢,٠٠٠	٣,٥٤٢,٥٤١	٣٣	٤٢,١٠
حوض نهر جوبا	جيدو	٥٥,٠٠٠	٦٣٥,٩٠٧	٦,٠٨	١١,٥
	جوبا	٦١,٠٠٠	٧٣٧,٣٥٩	٧,٠٥	١٢
المجموع		١١٦,٠٠٠	١,٣٧٣,٢٦٦	١٣,١٣	١١,٨٤
بين النهرين	باكول	٢٧,٠٠٠	٢٩٩,١٢٧	٢,٨٦	١١
	باي	٣٩,٠٠٠	٩٠٤,٧٠٣	٨,٦٥	٢٣
المجموع		٦٦,٠٠٠	١,٢٠٣,٨٣٠	١١,٥٠	١٨,٢٤
الإجمالي		٦٣٧,٠٠٠	١٠,٤٥٩,٠٠٠	١٠٠	١٦,٤

المصدر: الجدول من تصميم الباحث استناداً إلى النسب المئوية لسكان كل مديرية في تعداد عام ١٩٧٥ ومقابلته بنفس النسب حسب تقديرات عام ٢٠٠٠، استناداً إلى المراجع الآتية:

1 - Lewis, I.M., op. cit, P 11

2- Bos, E., (1994-1995), op. cit, P.P. 440-441

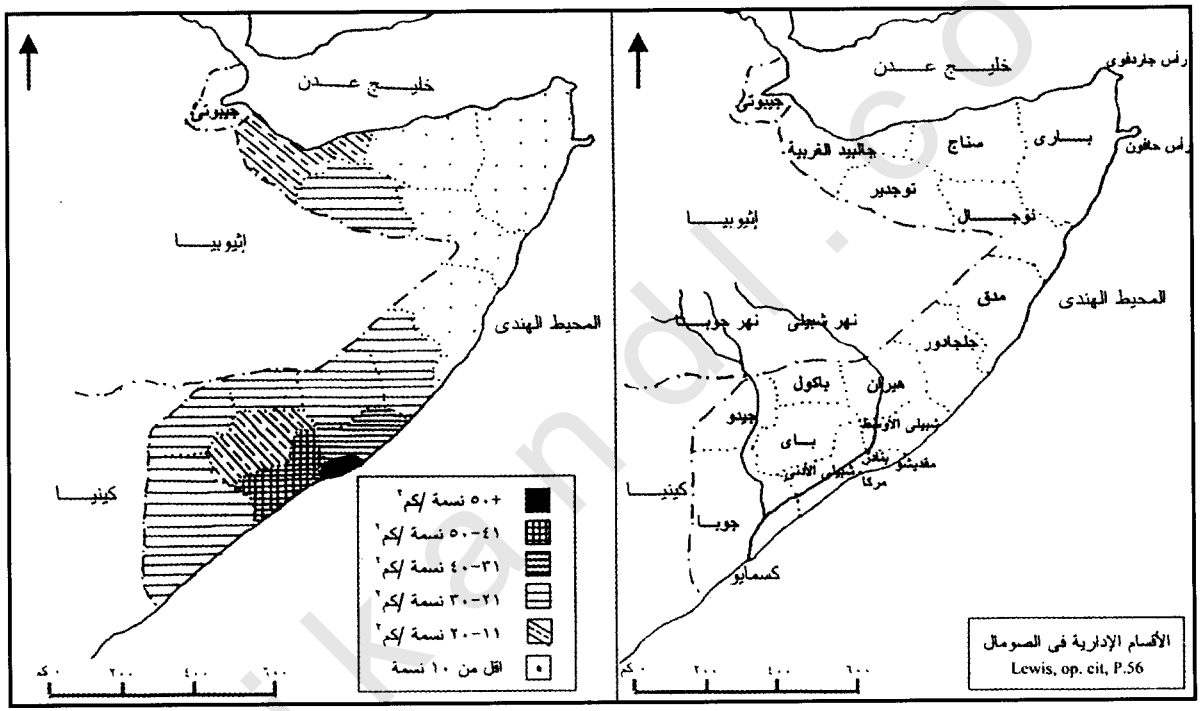

شكل (٢)

توزيع الكثافة السكانية في الصومال (٢٠٠٠م)

obeikandl.com

أ- سكان شمال الصومال:

يضم شمال الصومال سبع مديريات موزعة على ثلاثة أقاليم جغرافية واضحة، وهي الإقليم الشمالي الغربي ويضم مديريتي جالبيد الغربية وتوجدير، والإقليم الشمالي الشرقي ويضم ثلاث مديريات هي سناج وباري ونوجال، ثم الإقليم الأوسط ويضم مديريتي مدق وجلجادور .

وتبلغ مساحة شمال الصومال ٣٧٣,٠٠٠كم٢ تمثل ٥٨,٥٪ من مساحة الصومال، ويبلغ عدد سكانه ٤,٤٢٩,٢٩٦ نسمة، أي حوالي ٤٢٪ من السكان، وتبلغ الكثافة ١٢ نسمة/كم٢، أي أقل من المتوسط العام للكثافة العامة في الصومال. ويمكن التمييز بين إقليمين سكانيين داخل هذا الإقليم، كما يلى:

• الإقليم الشمالي الغربي:

يقع هذا الإقليم أقصى شمال غربي الصومال، ويطل في شماله على خليج عدن، ويضم محافظتي جالبيد الغربية وتوجدير، ويبلغ عدد سكان هذا الإقليم ٢,٠٨٩,٦١٨ نسمة، أي حوالي نصف (٤٧٪) سكان شمال الصومال، و٢٠٪ من إجمالي سكان الصومال، بينما تبلغ مساحته ٨٦,٠٠٠ كم٢، أي حوالي ٢٣٪ من مساحة شمال الصومال و ١٣٪ من إجمالي المساحة الكلية، وتبلغ الكثافة داخل هذا الإقليم ٢٤,٣ نسمة /كم٢ أي ما يزيد مرة ونصف المرة عن الكثافة العامة في الصومال، ويشغل هذا الإقليم الترتيب الثاني من حيث عدد السكان والكثافة في الصومال، وذلك بعد إقليم حوض نهر شبيلي في الجنوب.

تحتل مديرية جالبيد الغربية الترتيب الأول داخل هذا الإقليم من حيث عدد السكان وكثافتهم، إذ يقدر عدد سكانها بحوالى ١,٣١٧,٨٣٤ نسمة، أي حوالي ٦٣٪ من سكان الإقليم الشمالي الغربي، وتبلغ كثافة السكان ٢٩,٣ نسمة/كم٢. أما مديرية توجدير، فتشغل الترتيب الثاني، حيث يبلغ عدد

سكانها حوالي ٧٧١,٧٨٤ نسمة، يمثلون ٣٧٪ من سكان الإقليم، وتنخفض الكثافة في توجدير إلى ١٨,٨ نسمة/كم٢، أي أنها في معدل الكثافة نفسها العامة للصومال.

وتعزى زيادة السكان والارتفاع النسبي لكثافتهم في هذا الإقليم إلى موقعة في النطاق شبة الصحراوي، الأمر الذي يبعده عن النطاق الصحراوي شديد الجفاف في شمال شرق الصومال، حيث يتلقي الإقليم الشمالي الغربي قدراً مناسباً من الأمطار بسبب ارتفاعه عن سطح البحر بين ١٠٠٠-٢٠٠٠ متر، وتتراوح كميات الأمطار بين ١٠٠-٥٠٠ مم ، مما يساعد على توفر المراعي التى يقوم عليها الرعي التجاري فى هذا الإقليم[٢٢].

من ناحية أخرى، تقع مدينة هرجيسة فى مديرية جالبيد، وهي تعتبر المدينة الثانية فى الصومال من حيث حجم السكان وكثافتهم، وكانت هرجيسة عاصمة للصومال البريطاني سابقاً، ويقصدها الكثير من السكان، حيث تتميز بوفرة نسبية في الخدمات وفرص العمل واعتدال المناخ (٣٢°م)، كما تربطها الطرق المعبدة بميناء بربرة ثالث الموانى الصومالية من حيث الأهمية بعد مقديشو وكسمايو[٢٣] والجدير بالذكر أن بعض القبائل المتنازعة فى الصومال قامت بعد سقوط الحكومة المركزية عام ١٩٩١ بإعلان " جمهورية صوماليلاند" الانفصالية فى هذا الإقليم واتخذت من هرجيسة عاصمة له.

• الإقليمان الشمالي الشرقي والأوسط:

تبلغ مساحة هذين الإقليمين معاً ٢٨٧,٠٠٠ كم٢، أي حوالى ٧٧٪ من مساحة شمال الصومال، و ٤٥٪ من إجمالي المساحة. ويبلغ عدد سكانهما ٢,٣٣٩,٦٧٣ نسمة، أي حوالي ٢٢٪ من إجمالي سكان الصومال، وعلى هذا

تنخفض الكثافة السكانية فى هذه المنطقة إلى ٨ نسمة/كم٢، أي نصف الكثافة العامة فى الصومال، ولهذا تعتبر المنطقة مخلخلة سكانياً إلى حد كبير.

ويعزى انخفاض عدد السكان وكثافتهم فى هذين الإقليمين من شمال الصومال إلى العديد من العوامل التي جعلت من المنطقة بيئة طاردة لسكانها، فمن حيث الظروف المناخية تقع المنطقة فى النطاق الصحراوي شديد الجفاف، حيث يرتفع متوسط درجة الحرارة بصفة عامة إلى ٣٠°م، خاصة فى صحراء هضبة ميجورتينا Mijurtein، وحيث تنخفض معدلات سقوط الأمطار إلى ما بين ٧٥-١٢٠مم، وذلك بسبب مرور الرياح الموسمية موازية للساحل، مما يؤدى إلى قله الأمطار، وانخفاض فاعليتها بسبب ارتفاع درجات الحرارة والتسرب، وكثيراً ما تمر سنوات دون هطول الأمطار، مما يعرض المنطقة لضربات جفاف حادة، الأمر الذي تكرر كثيراً فى الربع الأخير من القرن العشرين. وتؤدي موجات الجفاف هذه إلى هجرة السكان ونفوق آلاف القطعان من الماشية.

ومن ناحية أخرى، يعتبر الساحل الصومالي المطل على المحيط الهندي ساحلاً غير مضياف، فهو ساحل شديد الجفاف، تكتنفه الكثبان الرملية التي تشغل ثلثي طوله. كما أن خلو المنطقة من الأنهار الرئيسة ساعد على نمو الشعاب المرجانية التي تحف بالساحل، والتي تقف حائلاً دون قيام مراسي وموانئ تشجع على التجارة والاستقرار[٢٥].

ب- سكان جنوب الصومال :

يضم جنوب الصومال ثماني مديريات موزعة على ثلاثة أقاليم، أولها إقليم حوض نهر شبيلي ويضم أربع مديريات هي: هيران وشبيلي الأوسط

وشبيلي الأدنى وبنادر، وثانيهما إقليم حوض جوبا، ويضم مديريتى جيدو وجوبا، أما الإقليم الثالث فهو إقليم ما بين النهرين ، ويضم بدوره مديريتي باكول وباي.

وتبلغ مساحة جنوب الصومال حوالي ٢٦٤,٠٠٠ كم٢ أي حوالي ٤١,٥٪ من إجمالى المساحة، بينما يبلغ عدد سكانه حوالى ٦,٠٢٩,٦١٠ نسمة أي حوالى ٥٨٪ من إجمالي سكان الصومال. وتصل الكثافة السكانية في جنوب الصومال إلى حوالي ٢٣ نسمة/كم٢، أي أعلى من المتوسط العام بحوالي مرة ونصف. وعلى هذا فإن جنوب الصومال يتميز بشكل واضح عن شماله من حيث عدد السكان وكثافتهم، ويعزى ذلك إلى الغنى النسبي لجنوب الصومال، الذى يتميز بوجود نهرا جوبا وشبيلي بسهولهما الفيضية، وكذلك غزارة الأمطار (٣٠٠-٥٠٠ مم)، كما يضم جنوب الصومال ٩٠٪ من الأراضي القابلة للزراعة وحوالي ٨٥٪ من جملة الأراضي المنزرعة فى البلاد، فضلاً عن المراعي الجيدة التي تضم أكثر من ٨٠٪ من الماشية[٢٦].

ويتفاوت توزيع السكان وكثافتهم من إقليم إلى آخر ومن مديرية إلى أخرى باختلاف العوامل المؤثرة في ذلك في كل منها، ويتضح ذلك فيما يلى:

- **إقليم حوض شبيلى:**

يضم هذا الإقليم - كما سبق الذكر- أربع مديريات هي: هيران وشبيلي الأوسط وشبيلي الأدنى وبنادر. ويتصدر هذا الإقليم باقي الأقاليم الصومالية من حيث عدد السكان وكثافتهم ، إذا يبلغ عدد سكانه حسب تقدير عام ٢٠٠٠م حوالي ٣,٤٥٢,٥١٤ نسمة، يمثلون حوالي ٥٧٪ من سكان جنوب الصومال و٣٣٪ من إجمالي السكان، في حين لا تزيد مساحته على ١٣٪ من

إجمالي المساحة، والجدير بالذكر أن مديريتي شبيلي الأدنى وبنادر تضمان وحدهما ٦٦,٧٪ من سكان الإقليم.

وتبلغ الكثافة الحسابية للسكان في هذا الإقليم أعلى مستوى لها في الصومال ، حيث تصل إلى ٤٢ نسمة/كم٢، أي ما يزيد مرتين ونصف المرة عن متوسط الكثافة في الصومال. وتصل الكثافة في هذا الإقليم إلى أقصى حد لها من مديرية بنادر التي تضم العاصمة مقديشو، حيث ترتفع الكثافة إلى ما يزيد على ١٠٠٠ نسمة/كم٢، بينما تنخفض إلى أدناها في مديرية هيران، حيث تبلغ ١٣ نسمة/كم٢.

ويعزى تفاوت عدد السكان وكثافتهم من مديرية إلى أخرى داخل هذا الإقليم إلى طبيعة العلاقة بين السكان والأرض، ومن أبرز العوامل المؤثرة في ذلك موقع الإقليم على الساحل الجنوبي الشرقي للصومال، حيث يطل على المحيط الهندي، وقد كان هذا الساحل منطقة جذب للمهاجرين من التجار الآسيويين والعرب قبل وبعد ظهور الإسلام، حيث نشأت وازدهرت المدن الساحلية مثل: مقديشو ومركا وكسمايو وبراوة. كما أن السهول الساحلية في هذا الإقليم تزداد اتساعاً، حيث يبلغ عرضها حوالي ١٥٠ كم، فضلاً عن أن الكثبان الرملية المنشرة على امتداد الساحل تتراجع إلى الداخل على طول ساحل مديرية بنادر التي تضم أهم المدن الساحلية[٢٧].

من ناحية أخرى تتمتع المنطقة بقدر مناسب من الأمطار التي تتراوح كمياتها بين ٣٠٠-٥٠٠ مم، كما يسهم نهر شبيلي- الذى يسير بمحاذاة الساحل لمسافة ٣٠٠كم - بدور مهم في التركز السكاني، حيث يقوم النشاط الزراعي على سهله الفيضي المتسع ذات التربة الخصبة التي تلائم زراعة الموز في المزارع العلمية التي أنشأها الإيطاليون، وهو يعتبر محصول التصدير الرئيس في الصومال[٢٨].

كذلك تقوم العاصمة مقديشو بدور مهم كعامل جذب للسكان حيث تضم حوالي مليوني نسمة، وتعتبر أكبر مركز حضري في الصومال، حيث توجد بها أهم المراكز التجارية والصناعية والتعليمية والخدمية، كما تمثل مركز التقاء لطرق المواصلات إلى باقي أنحاء البلاد ودول العالم، فضلاً عن كونها الميناء الرئيس للصومال.

ويرجع انخفاض الكثافة السكانية نسبياً في مديرية هيران وشبيلي الأوسط (١٣-٣٢ نسمة/كم٢) إلى انتشار الكثبان الرملية في معظم أراضيهما وعلى امتداد الساحل، وكذلك إلى الشمال من نهر شبيلي الذي يمر في الجنوب الغربي لمديرية شبيلي الأوسط، كما أن وقوع مديرية هيران في الداخل نحو الغرب، جعلها ضمن إقليم المناخ شبه الجاف، ورغم مرور نهر شبيلي في وسط هذه المديرية، إلا أنه لا يساعد كثيراً في جذب السكان، حيث ينخفض مستوى المياه في مجراه عن مستوى الأراضي المجاورة، مما يعوق عملية استخراج مياهه، وهو الأمر الذي جعل سكان هذه المديرية يتركزون في جنوبها الغربي حيث تتوفر المراعي والمياه[٢٩].

- **إقليم حوض جوبا:**

ويضم هذا الإقليم مديريتي جيدو وجوبا اللتين يخترقهما نهر جوبا الذي ينحدر من المرتفعات الإثيوبية ويصب في المحيط الهندي شمال كسمايو، ويبلغ عدد سكان المديريتين معاً ١,٣٧٣,٢٦٦ نسمة، يمثلون ٢٣٪ من سكان جنوب الصومال و ١٣٪ من إجمالي السكان. ورغم مرور نهر جوبا في كلا المديريتين ، ورغم تلقيهما قدراً مناسباً من الأمطار التي تتراوح كمياتها بين ٢٥٠-٣٠٠مم، إلا أن الكثافة تنخفض في هذا الإقليم دون متوسط الكثافة

العامة في الصومال، إذا تنخفض الكثافة إلى ١١,٨٤ نسمة/كم٢، ويعزى السبب في ذلك إلى عدة عوامل، أهمها اتساع مساحة الإقليم، والتي تبلغ ١١٦,٠٠٠ كم٢، أي حوالي ٤٤٪ من مساحة جنوب الصومال، و ١٨,٢٪ من إجمالي المساحة، كذلك فإن نهر جوبا ليس له دور كبير في اجتذاب عدد كبير من السكان ، فيما عدا مجراه الأدنى حيث يتركز النشاط الزراعي، ويرجع ذلك إلى رداءة تصريفه وكثرة المستنقعات التي يكسوها غطاء كثيف من الحشائش، كما أن مياه هذا النهر غير صالحة للشرب لارتفاع نسبة الشوائب بها. هذا فضلاً عن انتشار الملاريا وذبابة التسى تسى والحيوانات المفترسة ذات الخطر الكبير على كل من الإنسان والحيوان[٣٠].

- **إقليم ما بين النهرين:**

يضم هذا الإقليم مديريتي باكول Bakol وباى Bay، الواقعتين بين نهري شبيلي شرقاً وجوبا غرباً. ويبلغ عدد سكان المديريتين معاً ١,٢٠٣,٨٣٠ نسمة، أي حوالي ٢٠٪ من سكان جنوب الصومال، و ١١,٥٪ من إجمالي السكان، بينما تبلغ مساحة الإقليم ٦٦,٠٠٠ كم٢ ، أي حوالي ربع مساحة جنوب الصومال و ١/١٠ المساحة الكلية.

وترتفع الكثافة السكانية في هذا الإقليم قليلاً عن متوسط الكثافة السكانية في الصومال حيث تبلغ حوالي ١٨ نسمة /كم٢، وترتفع هذه الكثافة في مديرية باي إلى ٢٣ نسمة/كم٢، بينما تنخفض إلى نصف هذا المعدل في مديرية باكول ، حيث تتدنى إلى ١١ نسمة/كم٢.

ويعزى ارتفاع الكثافة السكانية في مديرية باي إلى ارتفاع عدد سكانها الذين يبلغ عددهم ٩٠٤,٧٠٣ نسمة أي حوالي ٧٧٪ من سكان الإقليم، كما أن

مديرية باي تتميز بتربتها العالية الخصوبة بسبب الرواسب الفيضية لمنطقة ما بين النهرين، كما أنها تتلقى قدراً كبيراً من الأمطار يصل إلى ٥٠٠ مم، فضلاً عن تميز المنطقة بغناها النسبي في المراعي والمياه. أما مديرية باكول فتنخفض الكثافة السكانية فيها بسبب وقوعها إلى الغرب ، بعيداً نسبياً عن الأراضي الخصبة فيما بين النهرين، كما تقل بها كمية الأمطار إلى حوالى ٢٥٠ مم، وتسود فيها حياة البداوة.

٢- سكان الريف والحضر:

يرتبط سكنى الريف والحضر بالحرف الأساسية للسكان، ونظراً لأن الاقتصاد التقليدى في الصومال يعتمد بشكل أساسي على حرفة الرعي التي يعمل بها حوالي ثلثي السكان بالإضافة إلى حرفة الزراعة التي يعمل بها ما بين ١٥-٢٠٪ من السكان؛ لذا فإن المجتمع الصومالي يعتبر مجتمع ريف وبادية أكثر منه سكاناً للحضر، خاصة في غيبة وجود ثروات معدنية وصناعات حديثة وخدمات متقدمة. وقد ظل الحال على هذا الوضع لفترات طويلة، وحتى عهد قريب، حيث بدأ سكان الحضر يتزايدون على حساب السكان البدو وسكان الريف.

ولا تتوفر الإحصاءات الخاصة بتصنيف سكان الصومال حسب الحضر والبادية والريف، حيث لم يتم حصرهم حصراً دقيقاً، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، كما أن التقديرات القليلة المتاحة تتفاوت بشكل واضح ولا تخلو من العيوب، ولم يجد الباحث بدأً من الاعتماد على القدر اليسير من الإحصاءات المنشورة في هذا الصدد، وذلك في محاولة للتعرف على اتجاهات التحضر في الصومال من خلال ما توفر من إحصاءات يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم (٦)

العام	إجمالي السكان	سكان الحضر	٪	البدو وسكان الريف	٪
١٩٦٠	٢,٢٢٦,٠٠٠	٦٤٦,٠٠٠	٢٩	١,٥٨٠,٠٠٠	٧١
١٩٧٥	٣,٤٩٢,٠٢٤	١,١٤٨,٩١٠	٣٣	٢,٣٤٣,١١٤	٦٧
١٩٨٥	٦,٤٠٠,٠٠٠	١,٨١١,١٢٥	٢٨,٣	٤,٥٨٨,٨٧٥	٧١,٧
١٩٩٢	٩,٣٠٠,٠٠٠	٣,٢٥٥,٠٠٠	٣٥	٦,٠٤٥,٠٠٠	٦٥
٢٠٠٠	١٠,٤٥٩,٠٠٠	٥,٢٣٦,٠٠٠	٥٠	٥,٢٢٣,٠٠٠	٥٠

Sources :

1 - Bos, E., op. cit, P.P 440-441

2 - African Development Indicators (1998-99), op. cit, P 328

٣ - تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، المرجع السابق، ص.ص ١٧٣-١٧٥.

وبتحليل الجدول السابق يمكن التوصيل إلى المؤشرات التالية:

- تزايد سكان الحضر خلال الفترة بين عامي ١٩٦٠-٢٠٠٠ ثمانية مرات تقريباً، فبعد أن كان عددهم يقدر عام ١٩٦٠ بحوالي ٦٤٦,٠٠٠ نسمة أصبح حوالي ٥,٢٣٦,٠٠٠ نسمة عام ٢٠٠٠، أي بنسبة تغير بلغت ٧١٠٪.
- خلال الفترة من ١٩٦٠- ١٩٨٥ تزايد عدد سكان الحضر ثلاث مرات تقريباً خلال ربع قرن، حيث تزايد العدد من ٦٤٦,٠٠٠ نسمة إلى ١,٨١١,١٢٥ نسمة، وبنسبة تغير بلغت حوالي ١٨٠٪.
- تزايد سكان الحضر في الفترة ما بين ١٩٨٥و ٢٠٠٠ ثلاث مرات أيضاً، ولكن في فترة زمنية أقل بلغت خمسة عشر عاماً، وبنسبة تغير ١٨٩٪.
- حدثت زيادة واضحة فى سكان الحضر منذ بدايات التسعينيات من القرن العشرين. ففي عام ١٩٩٢، قدر عدد سكان الحضر في الصومال بحوالي

٣,٢٥٥,٠٠٠ نسمة، أي نحو ٣٥٪ من إجمالي السكان، وفي عام ٢٠٠٠ قدر العدد بحوالي ٥,٢٣٦,٠٠٠ نسمة أي بزيادة قدرها ١,٩٨١,٠٠٠ نسمة في حوالي ثمانية أعوام، بحيث أصبحت نسبة سكان المدن تمثل نصف عدد السكان .

ويمكن أن تعزى هذه الطفرة في عدد سكان الحضر خلال العقد الأخير من القرن العشرين إلى الأحداث الدامية التي شهدتها الصومال بسبب النزاع بين القبائل، الأمر الذي أسفر عن تمكن فصائل المعارضة من إسقاط نظام الحكم عام ١٩٩١، وأصبحت البلاد دون حكومة مركزية تديرها، وهو ما ترتب عليه إشاعة الخراب والدمار في كل أرجاء الدولة، مما أدى إلى فرار عدد كبير من السكان إلى المدن طلباً للأمان وأملاً في الحصول على الخدمات والطعام، خاصة عندما تدخلت قوات الأمم المتحدة لتولي مقاليد الأمور في الصومال آنذاك.

ولا شك أن الزيادة في عدد سكان المدن في الصومال تعد زيادة طارئة إذ سرعان ما يعود السكان اللذين لجؤوا إليها إلى مواطنهم، وهو أمر مرتبط بتحسن الأوضاع وعودة الاستقرار.

ثالثاً: تركيب السكان

يعتبر التركيب السكاني من أهم المظاهر الديموغرافية في الدراسات السكانية، حيث يوضح الخصائص المهمة التي يتميز بها السكان من حيث السلالة والعمر والنوع، وغيرها من المظاهر التركيبية الأخرى، مثل القوة العاملة والديانة واللغة والتعليم وغيرها.

وفيما يلي عرض لأبرز الخصائص التركيبية للمجتمع الصومالي:

١- التركيب السلالي:

لا يكاد يوجد مكان آخر في إفريقيا يضم خليطاً من المجموعات السلالية والاثنية مثل ذلك الذي يتكون منه الشعب الصومالي، حيث تمتزج جماعات البانتو النيلوتيين والحاميين والساميين والبوشمن والأقزام والفرس والفينيقيين والهنود الشرقيين[٣١].

إلا أن هذه العناصر -رغم تنوعها- قد امتزجت عبر العصور المختلفة وكونت شعباً متجانساً أنثروبولوجياً، ينتمي إلى أصول حامية ذات ثقافة كوشية. وقد زاد من هذا التجانس اعتناق الشعب الصومالي للدين الإسلامي، فضلاً عن تميزه عمن حوله من حيث اللغة والعادات والتقاليد[٣٢].

وقد ساعد موقع الصومال فى منطقة القرن الإفريقي أن يشرف على نقطة التقاء الحضارات القديمة للشرقين الأوسط والأقصى، مما جعل المنطقة أقدم المناطق التي عُرفت في إفريقيا، حيث كانت سواحلها شبه الصحراوية منطقة استقبال للهجرات البشرية. ويؤكد علماء الأجناس أن موجات بشرية حامية متتابعة قد وفدت إلى المنطقة من غربي آسيا؛ وذلك بحثاً عن الماء والمرعى، وكانت هذه الجماعات تدفع بالجماعة المتزنجه

السابقة عليها نحو الجنوب والغرب، كما وفدت بعض القبائل الحامية من المرتفعات الاستوائية [٣٣].

وتدل الشواهد على أن الحاميين الأوائل كانوا من الجالا، ثم تبعهم الصوماليون الذين اضطروهم إلى الاتجاه صوب الجنوب الغربي إلى ما وراء نهرا شبيلي وجوبا ليستقروا في جنوب غربي إثيوبيا وشمال كينيا.

كما استقبلت المنطقة هجرات من وسط إفريقيا تمثلت في قبائل البانتو السوداء، التي دفعت بالأقزام والبوشمن إلى منطقة البحيرات الاستوائية، بينما استقر البانتو في المنطقة الواقعة بين نهري شبيلي وجوبا، وفي هذه المنطقة اختلط الحاميون القادمون من الشمال بالبانتو القادمون من إفريقيا المدارية [٣٤].

وينقسم الشعب الصومالي إلى مجموعتين رئيسيتين، قبائل الصامالي Samaale، وقبائل الساب Sab.

أ- الصامالي:

تشكل قبائل الصامالي أغلبية شعب الصومال، حيث يمثلون حوالي ٧٥٪ من مجموع السكان. وتنتمي هذه القبائل إلى عناصر حامية صرفة وفدت إلى المنطقة من شبة الجزيرة العربية عبر مضيق باب المندب وخليج عدن في بدايات القرن الميلادي الأول، وقد استقرت هذه الجماعات شمال الصومال، من خليج تاجورة غرباً إلى هضبة ميجورتينا شرقاً.

وتتكون قبائل الصامالي من أربع عشائر رئيسة، هي، الدارود Darod وإسحاق Ishaki وهوايا Hawaye والدير Dir، وترجع أصول هذه القبائل إلى الجزيرة العربية.

الدارود: وتمثل أكبر القبائل الصومالية وأوسعها انتشاراً، وتتركز في هضبة ميجورتينا شمال الصومال في مديريات باري ونوجال وسناج ومدق، كما ينتشر جانب من أفرادها في جنوب الصومال في مديرية جوبا، ومناطق هود وأوجادين شرقي إثيوبيا، وأيضا في شمال شرقي كينيا.

- الدير: تتركز هذه القبائل في شمال غربي الصومال في مديرية جالبيد الغربية، كما تمتد إلى جيبوتي وهرر، وكذلك تنتشر في منطقة مركا على ساحل المحيط الهندي بالقرب من مقديشو وكسمايو.
- إسحاق: تتركز قبائل إسحاق في الجزء الأوسط من الصومال الشمالي، وينتشرون في تحركاتهم الرعوية غرباً إلى إقليم هود شرقي إثيوبيا، حيث يختلطون مع بعض عشائر الدارود.
- الهوايا: تتركز هذه القبائل في المنطقة الممتدة بين نهر شبيلي ومدينة أوبيا Obbia على الساحل الشرقي المطل على المحيط الهندي، وكذلك فى مديرية هيران، ومعظم مديرية مدق وبعض أجزاء مديرية بنادر، كما تمتد هذه القبائل في اتجاه الجنوب، حيث يختلطون بقبائل الساب، وكذلك في شمال شرقي كينيا[٣٦].

ب- الساب:

وهم يمثلون أقليه محدودة الانتشار، حيث يقتصر وجودهم على المنطقة الخصبة الممتدة بين نهري شبيلى وجوبا في مديريات باكول وجوبا وجيدو جنوب الصومال. ويمثل الساب مجموعة من الأخلاط المنحدرة من المجموعات السكانية المختلفة، بالإضافة إلى مجموعة الأرومو Oromo والبانتو ، وتعمل هذه القبائل بجانب الزراعة والرعي ببعض الحرف التي يترفع معظم الصوماليين

عن العمل بها، مثل دباغة وتصنيع الجلود وأعمال الحدادة وكباعة متجولين، وتضم هذه المجموعة قبائل الديجل Digil والرهناويين Rahnawin (٣٧).

وبالإضافة إلى الجماعات السابقة توجد بعض الأقليات صغيرة الحجم، أكبرها البانتو المتصوملين الذين يتبعثرون في عدة قرى زراعية في حوض شبيلي وجوبا، ومن الجائز أنهم من بقايا جماعات زنجية كانت موجودة قبل وصول الحاميين، وهم زراع وصيادون بالدرجة الأولى، كذلك توجد بعض العناصر المولدة التي نتجت عن اختلاط الصوماليين العرب والفرس ويتركزون حول كسمايو على ساحل المحيط الهندي، ويعملون في صيد الأسماك. كما توجد جالية هندية وباكستانية يعمل معظمها بالتجارة، ويتركزون في جنوب الصومال. أما الجالية الأوربية فهي محدودة أيضاً ومعظمها من الإيطاليين والبريطانيين الذين يعملون في المشروعات التجارية والزراعة خاصة في جنوب الصومال.

٢- التركيب العمرى:

يوضح التركيب العمرى توزيع السكان على فئات السن المختلفة، ويعتبر واحد من أهم البيانات في الدراسات السكانية؛ وذلك لارتباطه بالنشاط الاقتصادي وحركة السكان، وصورة المجتمع من ناحية العمالة والقدرة على تأدية الخدمة العسكرية وما إلى ذلك من دلالات (٣٨).

ويوضح الجدول رقم (٧) وكذلك الشكل رقم (٣) التركيب العمري والنوعي لسكان الصومال حسب تقديرات عام ٢٠٠٠م.

جدول رقم (٧)

التركيب السكانى حسب العمر والنوع حسب تقديرات عام (٢٠٠٠م)

فئات العمر	ذكـور		إنـاث		جملـة	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
٤-٠	٩٨٢,٠٠٠	٩,٤	٩٧٥,٠٠٠	٩,٣	١,٩٥٧,٠٠	١٨,٧
٩-٥	٧٩٩,٠٠٠	٧,٦	٧٩٤,٠٠٠	٧,٦	١,٥٩٣,٠٠	١٥,٢
١٤-١٠	٦٧٨,٠٠٠	٦,٥	٦٧٥,٠٠٠	٦,٤	١,٣٥٣,٠٠	١٢,٩
١٩-١٥	٥٥٩,٠٠٠	٥,٣	٥٥٩,٠٠٠	٥,٤	١,١١٨,٠٠	١٠,٧
٢٤-٢٠	٤٥١,٠٠٠	٤,٣	٤٤٦,٠٠٠	٤,٢	٨٩٧,٠٠٠	٨,٧
٢٩-٢٥	٣٥٣,٠٠٠	٣,٤	٣٥٢,٠٠٠	٣,٣	٧٠٥,٠٠٠	٦,٧
٣٤-٣٠	٢٨٩,٠٠٠	٢,٧	٢٩٨,٠٠٠	٢,٨	٥٨٧,٠٠٠	٥,٥
٣٩-٣٥	٢٥٠,٠٠٠	٢,٤	٢٥٤,٠٠٠	٢,٥	٥٠٤,٠٠٠	٤,٩
٤٤-٤٠	٢٠٦,٠٠٠	٤	٢١٣,٠٠٠	٢	٤١٩,٠٠٠	٤
٤٩-٤٥	١٦٦,٠٠٠	١,٦	١٧٨,٠٠٠	١,٨	٣٤٤,٠٠٠	٣,٤
٥٤-٥٠	١٣٦,٠٠٠	١,٣	١٤٧,٠٠٠	١,٤	٢٨٣,٠٠٠	٢,٧
٥٩-٥٥	١٠٨,٠٠٠	١	١١٩,٠٠٠	١,١	٢٢٧,٠٠٠	٢,١
٦٠ فأكثر	٢١٦,٠٠٠	٢	٢٥٦,٠٠٠	٢,٥	٤٧٢,٠٠٠	٤,٥
الإجمالي	٥,١٩٣,٠٠	٤٩,٧	٥,٢٦٦,٠٠	٥٠,٣	١٠,٤٥٩,٠٠	١٠٠

الجدول من تصميم الباحث اعتماداً على:

* Bos, E. & Others (1994-95) World Population Projections,op. cit, P.P. 440-441.

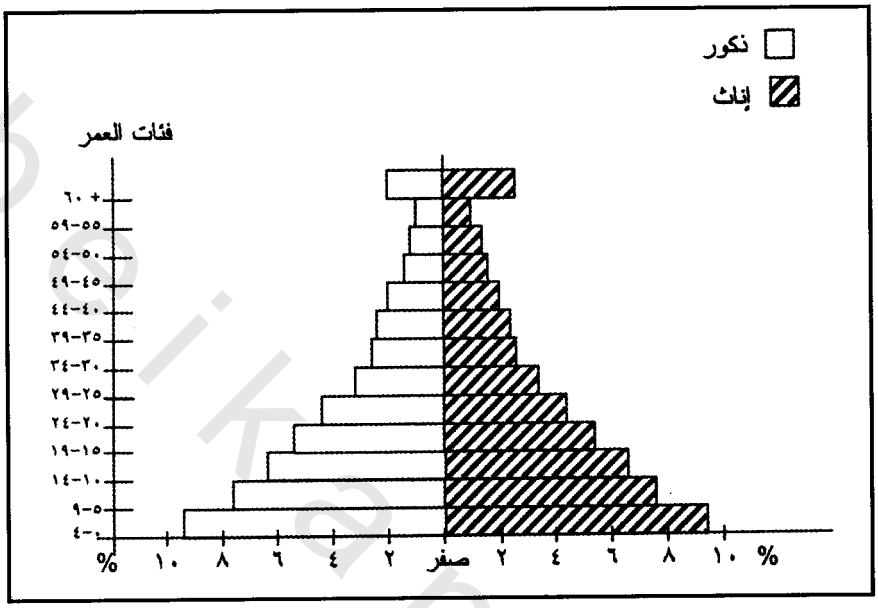

شكل (٣)
الهرم السكاني للصومال (٢٠٠٠م)

ويوضح الجدول والشكل المذكوران التركيب العمري لسكان الصومال ، ويمكن الاستدلال منهما على ما يلي:

أ- فئة صغار السن (٠-١٤ عاما):

تمثل هذه الفئة عدد السكان غير المنتجين من صغار السن في الصومال، والذين ويقدر عددهم حسب تقديرات عام ٢٠٠٠م بحوالي ٤,٩٠٣,٠٠٠ نسمة، ويكاد يتساوى فيها عدد الذكور مع عدد الإناث ، إذ يبلغ عدد الذكور حوالي ٢,٤٥٩,٠٠٠ نسمة، بينما يبلغ عدد الإناث حوالي ٢,٤٤٤,٠٠٠ نسمة، ويقترب عدد السكان في هذه الفئة من نصف عدد السكان أو حوالي ٤٦,٨٪.

والجدير بالذكر أن نسبة السكان في هذه الفئة بلغت حوالي ٣٧,٦٪ و٤٦٪ و٤٧,٥٪ من إجمالي عدد السكان في سنوات ١٩٦٣ و ١٩٨٠ و ١٩٩٦ على التوالي، الأمر الذي يدل على أن المجتمع الصومالي يتميز بالخصوبة العالية، وهو ما يلقي بعبء كبير على الفئة المنتجة في المجتمع، وعلى الدولة ككل.

ب - السكان النشطون (١٥-٥٩ عاماً)

وتمثل هذه الفئة القوة العاملة في الصومال، ويقدر عدد سكانها حسب التقديرات سابقة الذكر بحوالي ٥,٠٨٤,٠٠٠ نسمة، ويقدر عدد بالذكور بحوالي ٢,٥١٨,٠٠٠ نسمة والإناث ٢,٥٦٦,٠٠٠ نسمة ، ويمثل الجنسان معاً ٤٨,٦٪ من إجمالي سكان الصومال.

ويجدر بالذكر أن نسبة سكان هذه الفئة بلغ ٥٨٪ عام ١٩٦٣، ٥١٪ و ٤٩,٨ في عامي ١٩٨٠و ١٩٩٦ على التوالي، وربما يعزى تناقص نسبة السكان في هذه الفئة إلى تعرض أفرادها للمخاطر أكثر من غيرهم، باعتبارهم الأكثر قدرة على الحركة والهجرة ومواجهة الظروف القاسية التي تتعرض لها البلاد، من جفاف ومجاعات وحروب ، فضلاً عن أن السكان في هذه الفئة العمرية يضطلعون بإعالة باقي أفراد المجتمع.

ج - كبار السن (+ ٦٠ عاماً) :

يقدر عدد السكان في هذه الفئة بحوالي ٤٧٢,٠٠٠ نسمة، منهم ٢١٦,٠٠٠ من الذكور و ٢٥٦,٠٠٠ من الإناث ، ويمثل سكانها حوالي ٤,٥٪ من إجمالي السكان .

وترتفع نسبة الإناث في هذه الفئة نسبياً عن الذكور، حيث يمثل الإناث حوالي ٥٤,٣٪ ، بينما، يمثل الذكور ٤٥,٧٪ .

نسبة الإعالة:

يقدر عدد السكان المنتجين فى الصومال حسب تقديرات عام ٢٠٠٠م بحوالي ٥,٠٨٤,٠٠٠ نسمة ، بينما يقدر عدد غير المنتجين من الأطفال وكبار السن بحوالي ٥,٣٧٥,٠٠٠ نسمة، وعلى هذا فإن نسبة الإعالة في الصومال تبلغ ٥١,٤٪ تقريباً، أي أن كل شخص يعول نفسه بالإضافة إلى شخص آخر (١,٠٦٪).

ويقدر عدد صغار السن في الفئة المعالة بحوالي ٤,٩٠٣,٠٠٠ نسمة، أي ما يمثل حوالي ٩١,٢٪ من إجمالي المعالين، أي حوالي ٤٤٪ من إجمالي السكان، بينما لا يمثل كبار السن في هذه الفئة سوى ٨,٨ ٪ من مجموع أفرادها.

٣- التركيب النوعى:

تبلغ النسبة النوعية Sex Ratio في الصومال حسب تقديرات عام ٢٠٠٠م حوالي ٩٨,٦٪، وهو ما يوضحه الجدول رقم (٧)، إذ يقدر عدد الإناث بحوالي ٥,٢٦٦,٠٠ نسمة أي ما يعادل ٥٠,٣٪، بينما يقدر عدد الذكور بحوالي ٥,١٩٣,٠٠ نسمة، أي حوالي ٤٩,٧٪.

وتبلغ النسبة النوعية في فئة صغار السن (٠-١٤ عاماً) حوالي ١٠٠ ٪ أي أن النسبة مرتفعة في هذه الفئة عن المعدل العام في الصومال. ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن نسبة المواليد الذكور في هذه الفئة تتميز- كالمعتاد- بالزيادة عن نسبة الإناث، غير أن عدد الذكور يبدأ في الانخفاض التدريجي بعد ذلك، بسبب زيادة معدلات الوفيات بين الذكور، وكذلك حالات الإجهاض لحمل الذكور(٤٠).

وتبلغ النسبة النوعية في فئات العمر الوسيطة (١٥-٥٩ عاماً) ٩٨٪، أى أقل قليلاً من المعدل العام الصومال. وربما يعزى ذلك إلى كثرة المخاطر التي يتعرض لها السكان في هذه الفئة أكثر من غيرها.

ويختل التوازن النوعي في فئات العمر المتقدمة (+ ٦٥ عاماً) حيث تنخفض النسبة النوعية إلى أقل من ٩٠٪، حيث تبلغ ٨٤,٣٪، أي أن كل مائة أنثى في هذه الفئة يقابلهن ٨٤,٣ ذكراً، وهو أمر طبيعى يتفق مع المعدلات العامة لهذه النسبة في فئات العمر المتقدمة، التي يقل فيها عدد الذكور عادة عن عدد الإناث، وهي نتيجة تراكمية لما يتعرض له الذكور من مخاطر في مراحل العمر المختلفة.

٤- التركيب الاقتصادي:

يوضح التركيب الاقتصادي مدى مساهمة السكان النشطين في كل مجال من مجالات الإنتاج والخدمات. وفي ضوء البيانات القليلة المتاحة، ورغم ما يشوبها من قلة الدقة، سوف نحاول إلقاء الضوء على التركيب الاقتصادي لسكان الصومال.

وتصنف المصادر المختلفة السكان النشطين إلى ثلاث فئات ، تعمل كل منها في نشاط من الأنشطة الرئيسة الثلاث في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات.

ويوضح الجدول الآتي (رقم ٨) والشكل رقم (٤-أ) تطور عدد السكان العاملين في الأنشطة المختلفة في الفترة ١٩٧٠-١٩٩١ .

الجدول رقم (٨)

نسبة العاملين في الأنشطة الاقتصادية في الفترة (١٩٧٠- ١٩٩١)

النشاط / العام	زراعة ورعي	صناعة	خدمات	الإجمالي
١٩٧٠	٨١٪	٦٪	١٣٪	١٠٠٪
١٩٨٠	٧٨٪	٧٪	١٥٪	١٠٠٪
١٩٩١	٧٠,٧٪	١٠,٥٪	١٨,٨٪	١٠٠٪

Source :
1970 & 1980 : African Development Indicatores, op. cit, 286.
1991 : The Europa World Year Book, (1999), op. cit, P. 3191.

يوضح الجدول السابق أن النشاط الزراعي والرعوي هو النشاط الرئيس في الصومال حيث يعمل به معظم السكان، وقد بدأت تنخفض نسبة العاملين في هذا النشاط، من ٨١٪ إلى ٧٨٪ وأخيراً ٧٥,٧٪ في أعوام ١٩٧٠، ١٩٨٠، ١٩٩١ على التوالي. ويدل ذلك على تحول السكان من العمل في هذه الأنشطة إلى الأنشطة الأخرى المرتبطة بالاستقرار في مجالات الصناعة والخدمات.

يشغل العاملون في مجال الخدمات المرتبة الثانية بعد العامين في مجال الزراعة والرعي، فقد بلغت نسبة العاملين في الخدمات ١٣٪ عام ١٩٧١، ثم ١٥٪ عام ١٩٨٠، ثم ارتفعت عام ١٩٩١ إلى ١٨,٨٪، وهو ما يدل على زيادة عدد العاملين في هذا النشاط على حساب العاملين في مجال الزراعة والرعي.

هناك تزايد واضح في نسبة العاملين في المجال الصناعي أيضاً فقد شغل العاملون في هذا المجال نسباً بدأت تتزايد من ٦٪ عام ١٩٧٠ إلى ٧٪ عام ١٩٨٠ ثم ١٠,٥٪ عام ١٩٩١.

ويوضح الجدول التالي رقم (٩) عدد العاملين في الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الصومال خلال عام ١٩٩١ ، كما يوضحها أيضاً الشكل رقم (٤-ب).

جدول رقم (٩)

العاملون في الأنشطة المختلفة في الصومال عام ١٩٩١

النشاط / العام	الزراعة والرعي		الصناعة		الخدمات		الإجمالي	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
١٩٩١	١,١٥٧,٠٠٠	١,١١٨,٠٠٠	٢٩٠,٠٠٠	٤٦,٠٠٠	٤٦٦,٠٠٠	١٣٨,٠٠٠	١,٩١٣,٠٠٠	١,٣٠٢,٠٠٠
المجموع	٢,٢٧٥,٠٠٠		٣٣٦,٠٠٠		٦٠٤,٠٠٠		٣,٢١٥,٠٠٠	
٪	٪٧٠,٧		٪١٠,٥		٪١٨,٨		٪١٠٠	

Source : The Europa World Year Book, op. cit, P. 3191

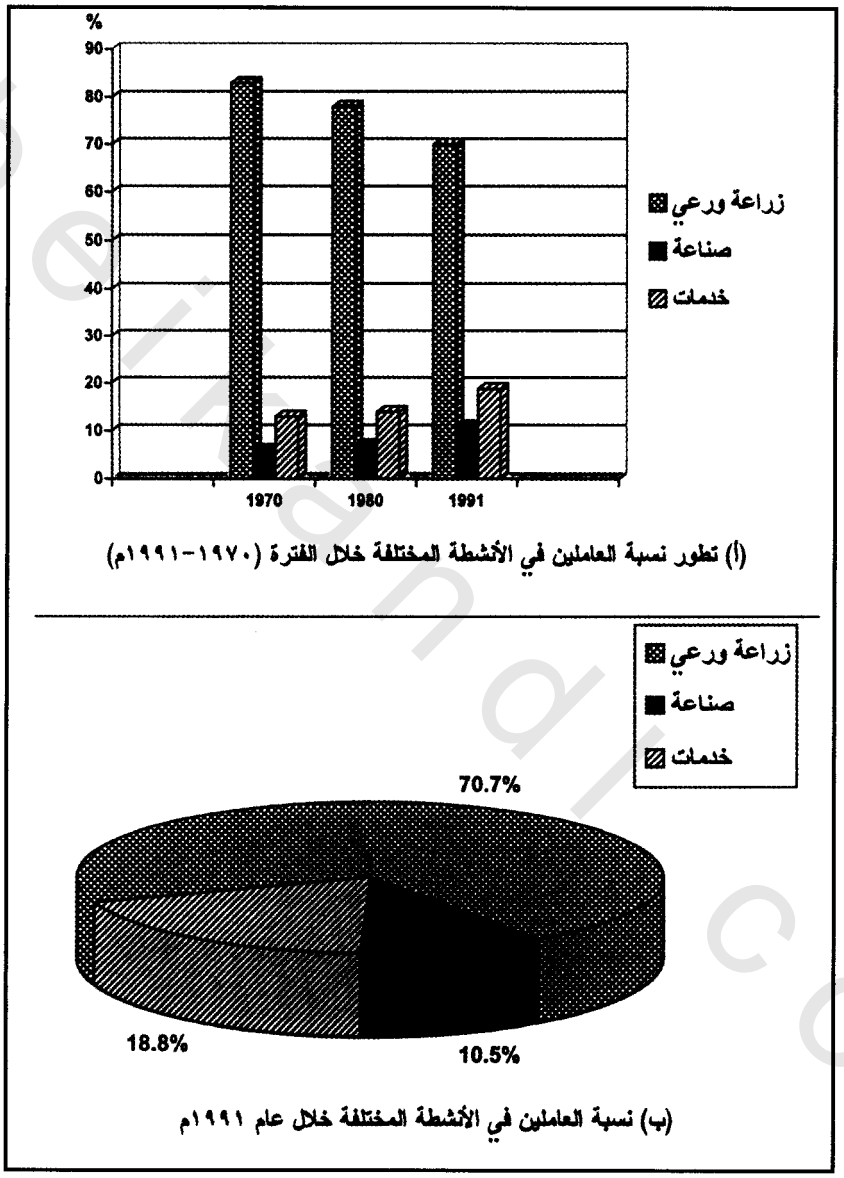

شكل (٤)

التركيب الاقتصادي لسكان الصومال

ويستدل من الجدول والشكل المذكورين على أن عدد العاملين في الأنشطة المختلفة قدر عام ١٩٩١ بحوالي ٣,٢١٥,٠٠٠ نسمة منهم ١,٩١٣,٠٠٠ من الذكور بنسبة حوالي٦٠٪، بينما يقدر عدد الإناث بحوالي ١,٣٠٢,٠٠٠ نسمة، بنسبة ٤٠٪ من إجمالي العاملين.

وقد احتل العاملون في مجالات الزراعة والرعي الترتيب الأول، باعتبارها الحرفة السائدة في المجتمع الصومالي، فقد بلغ عدد العاملين في هذا النشاط ٢,٢٧٥,٠٠٠ نسمة، يمثلون ٧٠,٧٪ من إجمالي العاملين، ويكاد يتساوى عدد الذكور مع عدد الإناث. والجدير بالذكر أن نسبة العاملين بهذه الحرفة في تناقص مستمر، حيث قدرت نسبتهم عام ١٩٦٣ بحوالي ٨٢,٦٪، ثم تناقصت هذه النسبة تباعاً، حيث بلغت ٧٨٪ ثم ٧٠,٧٪ في عامي ١٩٨٠ و١٩٩١ على التوالي.

- شغل العاملون في الأنشطة الخدمية الترتيب الثاني، إذ قدر عددهم بحوالي ٦٠٤,٠٠٠ نسمة، منهم ٤٦٦,٠٠٠ من الذكور ، بنسبة ٧٧٪، بينما قدر عدد الإناث من العاملات في هذا النشاط بحوالي ١٣٨,٠٠٠ نسمة، بنسبة (٢٣٪). والجدير بالذكر أن نسبة العاملين في هذا النشاط في تزايد مستمر، حيث بلغت هذه النسبة ١٣٪ عام ١٩٧٠ و١٤٪ عام ١٩٨٠، واستمرت فى الزيادة حتى بلغت ١٨,٨٪ من جمله العاملين . وهو الأمر الذي يوضح اتجاه بعض السكان للعمل في هذه المجالات التي يستقر معظمها في المدن، التي تتمتع بالأمن والخدمات والاستقرار نسبياً عن الريف والصحراء.

- في المرتبة الثالثة يأتي العاملون في النشاط الصناعي، حيث قدر عددهم بحوالي ٣٣٦,٠٠٠ نسمة عام ١٩٩١، أي حوالي ١٠,٥٪ من إجمالي العاملين، منهم ٢٩٠,٠٠٠ نسمة من الذكور، بنسبة ٨٦٪، بينما قدر عدد

الإناث بحوالى ٤٦,٠٠٠ نسمة (١٤٪). ويجدر الذكر أيضاً أن هناك اتجاهاً واضحاً إلى تزايد نسبة العاملين في هذا النشاط، الذي بلغت نسبة العاملين به عام ١٩٧٠ (٦٪)، تزايدت حتى بلغت ١٠,٥٪ عام ١٩٩١.

- وقد قدرت بعض المصادر نسبة الأطفال المشاركين فى قوة العمل بحوالي ٣٤,٥٪ عام ١٩٧٠و ٣٤,٩٪ عام ١٩٨٠ و ٣٢,٦٪ عام ١٩٩٦، وذلك من إجمالي عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠-١٤ عاماً [٤١].

هذا وقد قدر عدد المشاركين في القوة العاملة في عام ١٩٧٠ بحوالي ٢,٢٩٩,٠٠٠ وفي عام ١٩٨٠ بنحو ٣,٠٧٤,٠٠٠ ، بينما قدر عددهم عام ١٩٩١ بحوالي ٣,٢١٥,٠٠٠ نسمة، وفي عام ١٩٩٦ بـ ٤,٣٩٩,٠٠٠ نسمة، أي أن القوة العاملة في الصومال قد تضاعف عددها مرة واحدة تقريباً خلال ربع القرن الممتد خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٦).

٥- التركيب التعليمي:

قامت الدولة بتأميم التعليم عام ١٩٧٢، وأصبح التعليم مجانياً منذ ذلك الحين، ومع ذلك لا تزال معدلات الأمية مرتفعة، حيث تبالغ بعض المصادر في تقدير نسبة الأميين بحوالي ٩٩٪ من عدد السكان، وتعزو تلك المصادر ذلك إلى قلة اهتمام الدولة بالتعليم، حيث لا يزيد الإنفاق الحكومي على التعليم على ١٪ من إجمالي الدخل، كما تعزو ارتفاع نسبة الأمية إلى أن التعليم غير إلزامي، وكذلك إلى حرفة الرعي التي يمتهنها معظم السكان، خاصة في شمال ووسط الصومال، حيث لا يتمكن الأطفال والشباب العاملون في هذه الحرفة من الالتحاق بالمدارس والانتظام بها[٤٢]. بينما تشير مصادر أخرى إلى أن نسبة الأمية بين البالغين قدرت عام ١٩٨٥ بحوالي ٨٣٪، وأن هذه

النسبة قد انخفضت إلى ٧٥٪ عام ١٩٩٠ (٦٣,٩٪ بين الذكور و ٨٦٪ بين الإناث) [٤٣].

وتبلغ المدة التى يقضيها التلاميذ في المرحلة الابتدائية ثماني سنوات، من السادسة إلى الرابعة عشرة، وقد انخفضت نسبة التلاميذ المقيدون في هذه المرحلة من ١٤٪ في عام ١٩٨٥ إلى ٨٪ فقط عام ١٩٨٥. ويبدأ التعليم الثانوى من سن الرابعة عشرة، والتعليم في هذه المرحلة غير إلزامى ، وفى عام ١٩٨٥ بلغت نسبة الطلاب المقيدون ١٠٪ من إجمالى السكان الذين بلغوا سن الرابعة عشرة.

هذا وقد انهار نظام التعليم بانهيار نظام الحكم فى الدولة عام ١٩٩١، وأغلقت المدارس والجامعات، وأصبح التعليم المتاح فقط هو تعليم العلوم الشرعية الذي تشرف عليه جماعات إسلامية [٤٤].

٦- التركيب الدينى :

لا توجد معلومات تفصيلية تذكر في هذا الصدد، والجدير بالذكر فإن الدستور الصومالي يقر بحرية العقيدة الدينية، وتشير بعض التقديرات إلى أن المسلمين السنة يمثلون الأغلبية العظمى حوالي ٩٩٪ والباقي مسيحيون ووثنيون[٤٥].

المراجع والهوامش:

1 - Stanford, Q.H., (1972). "The World Population, Problems of Growth", Oxford Univ. Press, Toronto, P.P. 22-23.

٢ - المعتصم، محمد (١٩٩٩) "جمهورية الصومال" في: الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي، المجلد العاشر، إقليم شرقي إفريقيا، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ص ٤٣٢ . انظر أيضاً:

النجم، مجيب ناهي (١٩٨٢)، "الصومال الجنوبي دراسة في الجغرافيا الإقليمية "، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية، سلسلة " دراسات " رقم ٣٠٨، دار الرشيد للنشر ، بغداد، ص ١٤٦.

3 - Europa World Year Book, (1999), Europa Publications Limited, Vol. 2, London, P. 3191

- Lewis, I.M., (1981), "Somali Culture, History and Social Institutions," An Introductory Guide to the Somali Democratic Republic, London, P. 11.

4 - Population Reference Bureau, (1999), "Demographic Data and Estimates for the Countries and the Regions of the World ", P. 3.

- African Development Indicators (1998-1999), World Bank, Washington D.C. P. 329.

٥ - المعتصم، محمد، المرجع السابق، ص ٤٣٤ . انظر أيضاً: النجم، مجيب ناهي، المرجع السابق، ص ١٤٨.

6 - Population Reference Bureau (1999). oP. cit. P. 3 & African Development Indicators, (1998-99), op. cit . P. 329.

7- Ibid,

8- Grove, A.T. (1978). "Africa", Oxford Univ. Press, 3rd. ed P. 231.

9- The Europa World Year Book (1999). op. cit, P. 3191.

انظر ايضاً:

تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ (١٩٩٤). منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص ١٥٥.

10- The Europa World Year Book (1999). op. cit , P. 3191.

11- Ibid, P. 3191.

12- Population Reference Bureau, (1999), op. cit. P.P 2-3 & African Development Indicators (1998-99) op. cit. P. 330.

13- Bos, E. (1994-95), op. cit, P. 441.

14- Mc Grow (1976) " Africa's Land and Nations", Hill Company, New York, P. 360.

- Harrison, R.J. (1971) "Africa and The Islands, 3rd ed. Longman Group Limited , London P. 220.

١٥- المعتصم، محمد، المرجع السابق ، ص ٤٣٤ . انظر أيضاً: النجم، مجيب ناهي، المرجع السابق، ص ١٤٧.

16- Daggs, E. (1970), All Africa, " Hastings House, Bublishers. & Mc Grow, op. cit P. 359.

١٧- يعزى أساس المشكلات السياسية بين الصومال وجيرانها إلى تبعثر الشعب الصومالي بين عدة دول، حيث لا تضم حدود الصومال الحالية سوى حوالي ثلث مساحة المنطقة التي تنتشر فيها الصوماليون خارج حدود دولتهم. وقد أدى ترسيم الحدود السياسية في المنطقة إلى خضوع أجزاء من الأراضي الصومالية لكل من إثيوبيا وكينيا وجيبوتي، وقد

رفضت الصومال الاعتراف بالمعاهدات الدولية التي عقدتها الدول الاستعمارية بشأن تعيين الحدود في منطقة القرن الأفريقى، ومن ثم نشب النزاع بين الصومال وكل من إثيوبيا وكينيا.

في هذا الشأن يمكن مراجعة:

مجاهد ، حورية (١٩٨٦)، "مشكلة الحدود بين الصومال وإثيوبيا بين القومية والأمن وتوازن القوى"، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ص.ص ١-١٤

وأيضاً:

- Touval, S. (1972). "The Boundary Politics of Independent Africa," Masachusettes, Harvard Univ. Press, P.P. 213-215.

١٨- مجلة اللاجئون (١٩٩٦). رقم ١٠٥، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص .ص ٤-٦.

١٩- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (١٩٩٨)، أرقام وحقائق، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص. ص ٢-٧.

٢٠- معتصم، محمد، المرجع السابق، ص .ص ٤٤٢-٤٤٣

21- Daggs, E., op. cit, P 230. Also; McGrow, op. cit, P. 360.

22- Harrison, R.J., op. cit, P. 220 Grove, A.T., P. 230

23- Grove, Ibid, P. 231. Also, Harrison, Ibid, 202

24- Harrison, Ibid, P. 220. Also : Mc Grow, op. cit, P. 359

25- McGrow, Ibid, P. 361.

٢٦- النجم، مجيب ناهي، المرجع السابق، ص ص ٥-٧.

27- Lewis, I.M., op. cit. P. 2. Also. Daggs, E., op. cit, P. 225.

28- Harrison, op. cit, P. 222. Also; Grove, op. cit, P. 23.

٢٩- النجم، مجيب ناهى، المرجع السابق، ص ص ٧-٨ .

٣٠- المرجع السابق، ص ص ٨-٩ . انظر أيضا : Grove, op. cit. P. 230

31 - Daggs, E., op. cit, P. 227.

32 - Lewis, I.M., op. cit, P.1. Also; Coon, C.S. (1939). "Races of Europe", London, P. 456.

33 - Daggs, op. cit, P. 224.

34 - Grove, op. cit, P. 230. Also

Prothero, R.M., (1973) , "North East Africa", London, P. 160.

35 - Daggs, op. cit, P. 227. Also; Lewis, op. cit, P. 3.

36 - Lewis, Ibid, P.3.

37 - Ibid, P. 2-3.

٣٨- إسماعيل، أحمد علي (١٩٨٩). "أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية"، ط ٧، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص ١٢٩ .

39 - African Development Indicators, (1998-1999) op. cit, P. 325.

٤٠- إسماعيل، أحمد علي، المرجع السابق، ص ١٢٦ .

41 - African Development Indicators, op. cit, P. 283.

42 - Daggs, E., (1970). "All Africa", op. cit, P. 231.

43 - The Europa World Year Book (1999), op. cit. P. 3191.

44 - Ibid, P. 3191.

45 - Daggs, op. cit, P. 230.